سرقة ٣٤٠٤ عدادات مياه منذ بداية العام في حمص والقبض على عدد من السارقين

مدير المياه لـ«الوطن»: سرقات منظمة من عصابة.. ومسؤولية حماية العداد تقع على المواطن وليس على المؤسسة

حمص - نبال إبراهيم

تنتشر في محافظة حمص ظاهرة سرقة عـدادات المـياه بشكل كبير من مداخل المنـازل والأبنية السكنية، حيث باتت هذه الظاهرة متفشية في مختلف أحياء المدينة التي تتعرض بشكل يومي لعشرات الحـالات من السرقة من قبل أشخاص مجهولين.

هذا وقد وصلت إلى «الوطن» خلال الآونة الماضية العشرات من شكاوى المواطنين من مختلف أحـياء مدينة حمص منها (الـورود وضاحية الوليد ووادي الذهب وكرم الزيتون وغيرها) تتحدث بالمجمل عن تعرض مداخل منازلهم وأبنيتهم السكنية لسرقة عـدادات المياه (ساعات المياه) الخاصة باشتراكاتهم بمؤسسة المياه.

وأشار المشتكون إلى أنهم عملوا على تنظيم ضبوط سرقة في أقسام الشرطة المختصة بكل منطقة وقاموا بمراجعة مؤسسة المياه التي قامت بتغريمهم ومطالبتهم بثمن عداد جديد على رقم الاشتراك القديم من دون أن تقوم المؤسسة بتركيب عداد بدل المسروق، لافتين إلى أنه بالإضافة لذلك تم إبلاغهم بضرورة مراجعة كوات المياه لدفع قيمة ٤٠ متراً مكعباً من المياه من دون أي وجه حق بحجة استهلاك المياه بشكل مباشر ريثما يتم تركيب عداد لهم جديد بدلاً من المسروق.

وطالب المشتكون الجهات المعنية بالمحافظ بضـرورة ضبط هـذه الحـالات وقمعها وخاصة أنها تزداد يوماً بعد يوم، معتبرين أنهم يغرمون بمبالغ مالية من دون أن يكون لهم أي وجه ندنب بذلك.

من جانبه أكد مدير عام مؤسسة مياه الشرب في حمص حسن حميدان لـ«الوطن» في أغلب أحـياء المدينة وأنحائها، وأن حدوث حالات كثيرة لسرقة عدادات المياه السرقات واضحة ومنظمة والواضح من أن هؤلاء السارقين عبارة عن عصابة يتجـولون في شـوارع المـدينة وعندما يشاهدون مدخل بناء مفتوحاً يقدمون على سرقة عدادات المياه، مبيناً أن أغلب السرقات للـعدادات تحـدث في الأبنية السكنية الكبيرة التي لا يعرف معظم سكانها بعضهم البعض.

وأشار إلى أن قسماً من السرقات للعدادات تكون بغاية سرقة مضخات المياه التي تكون مربوطة عليها وقسماً آخر منها لسرقة الوقافيات أو الشجرة من أساسها التي تثبت عليها العدادات بكونها معدنية والقسم الأكـبر على الأغـلب من هذه السرقات من أجـل نسبة كمية النحاس ضمن العدادات والتي تتراوح كميتها ما بين نصف إلى كيلو غرام من النحاس بكل عداد بحسب نوعه، وقد تكون لجميع تلك الغايات.

وبيّن حميدان أنه ووفق نظام الاستثمار فـإن مسؤولية حماية الـعداد تقع على عاتق المواطن صاحب الاشـتراك وليس على المؤسسة، والمؤسسة في الأساس غير قادرة على حماية كل عداد في منزل ومدخل كل بناء على حدة ولا يمكنها تعيين حراس لها، موضحاً أن عداد المياه هو ملتصق بالعقار الأساسي بالتخصيص وحمايته بالمطلق مسؤولية المواطن ويترتب على صاحب الاشتراك وفق نظام الاستثمار دفع ثمن العداد بشكل كامل للمؤسسة في حال تعرض عداده للسرقة أو غير ذلك.

ولفت إلى أن العدادات هي مشتريات بغرض البيع وليست إنتاج المؤسسة وإنما يتم استدراجها من معامل الدفاع وتدفع قيمتها وتقوم المؤسسة ببيعها للمواطن بعد أخذ رسوم توصيل وتخزين فقط، مؤكداً أن المؤسسة غير قادرة على الإطلاق تغطية سرقة آلاف العدادات ولا يوجد في الأساس ضمن القانون أو النظام المالي لها ما يسمح بذلك.

> وصلات منزلية مرصوصة لمن سُرقت عداداتهم وفواتيرها ضمن الحدود الدنيا

و أوضـح حميدان أن كل مواطن سُرق عداده وراجع المؤسسة تم إعداد كتاب له إلى قسم الشرطة المختص لتنظيم ضبط بحالة السرقة وبعد تقديمهم ضبطاً بحادثة السرقة وما يتضمنه من رقم الشاسيه على العداد المسروق والمكان أصـولاً، تقوم المؤسسة بتركيب وصلات منزلية لعدم توافر عدادات كافية ووجود نقص كبير فيها حالياً وحتى بالنسبة للمشتركين الجدد.

وأشـار إلى أنـه وبـهدف تيسير أمـور المواطـنين وكي لا يـحرموا من المياه بكونهم تعرضوا لسرقة عداداتهم، يتم تركيب وصـلات منزلية رسمية لهؤلاء المشتركين ويتم ترصيص هذه الوصلات بشكل رسمي ريثما تتوفر الـعدادات، كاشفاً عن حاجة المؤسسة لعدد كبير من عدادات المياه والتي تصل إلى نحو ٢٠٠ ألف عداد حالياً لكون نصف أحياء المدينة تقريباً وقسم كبير من الريف عادت المياه إليها، مبيناً أن هذه الحاجة من العدادات من غير الاشتراكات الجديدة المستمرة والتوسعات، وأن الكمية التي تصل حالياً من الـعدادات يتم منحها للاشتراكات الجديدة لأنه بالأساس لا يوجد لها مقابلات استهلاك وأما القديمة أو المسروقة فيتم تركيب وصلة رسمية مرصوصة برقم رسمي لكي لا يحرم أصحابها من المياه.

وبيّن حميدان أنه ووفق نظام الاستثمار في حال تعرض العداد للسرقة أو الكسر أو غير ذلك وكان غير عامل ولا يمكن تعويضه بعداد جديد بديل عنه بالفترة الحالية يتم أخذ وتقاضي مقابلات الاستهلاك في السنوات الماضية للمشترك، لافتاً إلى أن المؤسسة حريصة على ألا تكون الفاتورة على الشريحة الثانية أو العالية وأن مجمل فواتير هذه الوصلات تكون على الشريحة الأولى وباحتساب كمية ٤٠ متراً مكعباً فقط في الشهرين بحيث يبقى المشترك ضمن الشريحة الأولى، مؤكداً أن فواتير الوصلات تبقى ضمن الحدود الدنيا وهي عبارة عن رسوم واستهلاك بسيط جداً لا يصل إلى قيمة الرسوم في الأساس.

وأشار إلى أنه تم إبلاغ مختلف أقسام الشـرطة بالمدينـة وتم توجـيه كتب للمحافظة بضرورة التشدد بضبط هذه الظـاهرة وقمعها، وتـتم بشكل حثيث متابعة هذه الظاهرة من مختلف الجهات المعنية بالمحافظة لضبطها وإلقاء القبض على السارقين، مشدداً على ضرورة قيام المواطنين بإغلاق أبواب منازلهم وأبنيتهم السكنية في المساء وأنهم لو فعلوا ذلك لكانت حالات السرقة قد انخفضت لنحو ٩٠ بالمئة.

وكشف حميدان أن عدد الضبوط المنظمة وفق عدد حالات سرقة العدادات المسجلة لدى المؤسسة وصلت إلى ٣٤٠٤ عدادات مسروقة منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، مشيراً إلى أنـه تم ضبط حالاتي سرقة من قبل الوحـدات الشرطية وتم الكشف عن الـعدادات المسروقة وألقي القبض على عدد من السارقين حينها.

ولفت حميدان إلى أنه ولكون رسوم تركيب العداد حالياً باتت مكلفة وتبلغ أكثر من ٧٠ ألف ليرة سورية، وخوفاً من استغلال البعض للمواطنين ممن تم سرقة عداداتهم والتغرير بهم بتركيب عـدادات مسروقة أو بطريقة غير شرعية، تمت توجيه كتب للمحافظة وتم تعميمها على جميع الوحدات الإداريـة تتضمن تحذيراً المواطنين من تركيب أي عداد عن غير طريق المؤسسة بشكل رسمي حتى لا يتم تعرضه للمخالفة والمساءلة القانونية وتم نشر هذا التحذير على صفحة المؤسسة أيضاً، كما تم توجيه قراء العدادات خلال جولاتهم بضبط أي ملاحظة وتسجيلها على سجلاتهم في حال لاحظوا وجود أي عداد مركب بشكل جديد وإذا ما كان مسروقاً أو مركباً بطريقة غير مشروعة ليتم ضبط الحالة على الفور.

وبيّن حميدان أن عدد الاشتراكات الجديدة بلغت نحو ٥ آلاف اشتراك منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، على حين وصل عدد العدادات المركبة الجديدة إلى ٤٦٦٠ عداداً، وبلغ عدد المشتركين الإجمالي في المحافظة (مدينة وريف) نحو ٤٣٣ ألف مشترك منهم ٢٣٣ ألف مشترك في المدينة.

حماة تراقب سرافيسها بالـGPS للقضاء على تسربها وسرقة مازوتها

حماة- محمد أحمد خبازي

أزمة النقل الداخلي بمدينة حماة خصوصاً، والنقل بين حماة ومدن المحافظة الأخرى عموماً، واحدة من الأزمات المستفحلة والمستعصية على الحل، ورغم الجهود التي بذلت فيما سبق وتبذل اليوم، لما يزل المواطن يعاني منها الأمرين، وبشكل خاص في أوقات الذروة، التي يستغلها بعض من أصحاب السرافيس وسائقيها، لفرض أجرة مضاعفة على الركاب، عدا حشر كل ٤ أو ٥ منهم بمقعد مخصص لـ٣ فقط، وفي «الشالا» أو «البرندة» أي بالحيز الضيق وراء كرسي السائق.

وبيّن العديد من المواطنين لـ«الوطن» أن النقل الداخلي بحماة، أزمة الأزمات التي تنسيهم الكهرباء، وغش الباعة، وأنهم لم يستطيعوا التكيف معها، رغم تكيفهم مع كل الأزمات الأخرى!..

ولفت المواطنون إلى أن معاناتهم تتجسد بكسر الدورات، وبالازدحام الشديد على المواقف وانتظار السرافيس لوقت طويل، وأشار بعضهم إلى أن هناك عدة باصات كبيرة تعمل على بعض خطوط المدينة، ولكنها لا تكفي رغم أنها ملتزمة بالعمل والأجرة،

وهناك مئات السرافيس المسجلة للعمل على خطوط المدينة الداخلية، ولكن معظمها لا يلتزم ويهرب من الخطوط ويبيع صاحبه المازوت!.

وردداً على أسئلة «الوطن» حول هذه الأزمة التي يعاني منها المواطنون، بيّن رئيس نقابة عمال النقل البري بحماة خالد حلبية، أن النقابة ضد مخالفة أي سرفيس للعمل بالنقل الداخلي، وتحرص على تخديم المواطنين من دون أي مخالفات، ولهذا تم كتجربة أولى تركيب أجهزة GPS لنحو ١٦ سرفيساً تعمل على خط ساحة العاصي- ضاحية الباسل، لمعرفة كمية المازوت التي يستهلكها السرفيس خلال عمله، أو هل سحبها السائق وتصرف بها لغير الغاية المخصصة لها.

وأوضح أن الأمانة العامة للمحافظة تراقب عمل هذه السرافيس، وسيصار لتعميم تركيب أجهزة الـGPS بكل السرافيس العاملة بالمدينة قريباً.

ولفت إلى أن النقابة تشدد دائماً على السائقين، بضرورة الالتزام بالعمل على الخطوط، وعدم التسرب وسرقة المازوت، وتتمنى تطبيق هذه التجربة على كل السرافيس العاملة بالمحافظة، للقضاء على الازدحام ومعاناة المواطن.

ومن جانبه، بيّن مدير النقل الداخلي بمجلس مدينة حماة رضوان الحمود لـ«الوطن» أن الباصات الكبيرة موزعة على الخطوط الأكثر ازدحاماً بالمدينة، على حين هناك ٧٥٠ سرفيساً تعمل على نحو ٢٢٠ خطاً وتأخذ مخصصاتها من مادة المازوت على البطاقة الذكية التي تبلغ ٦٥٠ لتراً بالشهر.

وأوضح أنـه تم تركيب جهاز GPS كتجربة لـ١٦ سرفيساً تعمل على خط ضاحية الشهيد الباسل، ويتم إعداد دفتر شروط لتركيب أجهزة لكل السرافيس العاملة على خطوط المدينة، وذلك منعاً لكسر الدورة أو أي مخالفة أخرى، ولفت إلى أنه بالوقت الراهن، كل سرفيس يخالف بكسر دورته أو غيرها، يخالف مالياً أو بالحجز.

لجان مجلس المحافظة رسمية ولا يجوز لأحد أن يفتّش عليها

محافظ الحسكة: الفاسدون والمترهلون أشد خطراً من الاحتلالين الأميركي والتركي

الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة غسان حليم خليل خلال دورة مجلس المحافظة السادسة العادية، أن لجان مجلس المحافظة دورها رقابي وعملها رسمي ولا يجوز لأحد أياً كان ومهما كان موقعه، أن يصادر دورها أو أن يفتش عليها، لافتاً إلى أنه ستتم إعادة النظر في عمل تلك اللجان وتقييمه، من خلال تعزيز دور الفاعلة منها، التي أخذت على عاتقها الدور الرقابي المنوط بها، وإبعاد وإنهاء عمل اللجان غير الفاعلة، مشيراً إلى أن الوقوف إلى جانب المواطن يعتبر ضرورة وطنية ومع الشرفاء منهم وليس مع الفاسدين والمترهلين الموجودين بيننا والذين هم أشد خطراً من المحتلين الأميركي والتركي ومن ارتبط بهما، والذين سيحاسبون ولن يكون لهم مكان بيننا؟

وأشار المحافظ إلى أن التربية تأتي قبل التعليم ويعتبر موضوعها أساسياً وخطيراً جداً ويحظى بمرتبة القداسة ولا يجوز التهاون فيه، داعياً إلى تحديد الخلل والإشارة إلى مواطنه، بعد المتابعة الخبية للآمال التي ظهرت على الواقع مؤخراً في الأميركي الذي عبر من ما وراء الحدود إلى المناطق الواقعة خارج سيطرة الجيش العربي السوري بطريقة غير شرعية، والذي ينذر بخطر يهدد التربة الزراعية مستقبلاً لأنه بعد التحليل يعتبر بذاراً غير صالح للزراعة، لافتاً إلى أن قاعدة البيانات رقمها الـ٢٠٠ ألف تلميذ من المدارس!

وبيّن خليل أنه تم اتخاذ القرار اللازم بتوزيع أقماح البذار على الفلاحين ولمن يرغب من مخازين فرع مؤسسة إكثار البذار، وفق الشروط القانونية الناظمة لعملية التوزيع، بعد انتشار ظاهرة البذار الأميركي الذي عبر من ما وراء الحدود تجمّع روضة الباسل بمدينة الحسكة، وفي مدارس متعددة من قطاع ريف القامشلي في مواقع سيطرة الجيش العربي السوري، والتي لا يوجد فيها تعليم ويعد موضوعها مؤشراً خطراً ينذر بتفشي ظاهرة الجهل، في ضوء إحصائيات التسرب التي تجاوز تسير بشكل جيد لتوزيع الإعانات الإغاثية على مستحقيها من الأسر الأشد فقراً والأسر الفقيرة وذوي الشهداء والجرحى والعـاملين في الدولـة من ذوي الدخل المحدود.

من جهته أوضح رئيس مجلس المحافظة أحمد عويد السعيد أن ظروف المحافظة ظروف استثنائية، ما يتطلب من لجان المجلس القيام بعمل استثنائي وتعزيز الخدمية التي تهم المواطن في ظل وجود وممارسات الاحتلالين الأميركي والتركي وأدواتهـما، وإسرافهما في نهب موارد وثـروات ومقـدّرات وتجـويع الشعب، مشيراً إلى دور الإعلام الرئيسي في إظهار الحق والبحث عن الحقيقة، باعتباره همزة الوصل بين المواطن والمسؤول.

وطالبت مداخلات أعضاء المجلس بمعالجة حالة الازدحام في مبنى مديرية الشؤون المدنية «النفوس» بمدينة الحسكة، ووضع حد لحالتي الابتزاز والسمسرة وإنهاء دور معقبي المعاملات في دائرة السجل المدني «النفوس» بمدينة القامشلي، وتنفيذ مجرور للصرف الصحي للسكن العشوائي في قريتي جرمز وذبانة، ومعالجة سوء حال القرى العطشى بريف القامشلي وزيادة حجم السلل الإغاثية الغذائية في قرى جنوب الرد، والعمل على زيادة تعويض نفقات أجور تنقل أعضاء مجلس المحافظة المقيمين بأرياف المحافظة في أثناء تنظيم لحضور انعقاد دورات المجلس، ومعالجة وإصلاح الطرق الوعرة التي تربط التجمعات السكانية بالمدارس بريف القامشلي الجنوبي، وزيادة مستحقات الفلاحين من البذار إلى ١٠٠ ألف طن.

كما دعت المداخلات إلى جعل اختبارات القيد لاختبارات المقدرة اللغوية لطلاب الدراسات العليا «الدكتوراة» بالحسكة أسوة بالمحافظات الأخرى ونظراً لظروف المحافظة الراهنة، ومعالجة ظاهرة ارتفاع إيجار المنازل التي انعكست سلباً على سكن الطلاب في الجامعات والمدارس من خارج مدينة الحسكة، وإمكانية معالجة وضع دوامهم، ووضع حد لظاهرة استغلال ظاهرة احتلال الأرصفة من بائعي المحال التجارية وهو الأمر الذي يعرقل مسير المارة ويسبب ازدياد أعداد الحوادث في الشوارع بسبب ذلك، ومنع بيع أراضي أملاك الدولة من المستفيدين منها إلى الغير، وإطلاق يد عمل لجان المجلس وعدم تقييدها وتعطيلها من قبل الإدارة التربوية، ونشر رسالات توعية للحث على أخذ اللقاحات ضد وباء «كورونا»، وحصر دراسة واقع الأبنية المدرسية بمديرية الدراسات بالمحافظة.